

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الخرابشه

وعضوية القضاة السادة

محمد المحاميد ، محمود دهشان ، بسام العتوم ، د. محمد فريحات

/وكيله المحامي

المميز :

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٣/١٨٩ تاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠ القاضي بتجريم المتهم بجناية هناك العرض المسنده اليه طبقاً لاحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات وعملاً باحكام المادة ٣/٩٩ عقوبات وضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - جانبت محكمة الجنايات الكبرى القانون عندما لم تعال قرارها موضوع التمييز بصورة اصوليه وقانونيه ذلك سنداً للمادة ٦/٢٧٤ من الاصول الجزائية حيث جاء خالياً من اصوله الوجوبيه ومشوباً باللبس .

٢ - القرار المميز مستوجباً للنقض لأنه قائم على فساد استدلال وذلك لأن محكمة الجنايات الكبرى عندما لم تعمل على تطبيق نص المادة ١٥٦ من حيث ان الشكوى مقدمه بعدم مرور اربعة عشر يوماً على الحادث المزعوم مع عدم التسليم بوقوعه اصلاً .

٣ - ان القرار المميز حقيقاً بالنقض لأن محكمة الجنايات الكبرى لم تأخذ بالبينه الدفاعيه من حيث ان هناك خلافات سابقه ادت الى قيام والد المجني عليه باتهام المميز بهذه الطريقه .

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/٨٨٣

٤ - اخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما لم تعمل على البحث في أقوال المجني عليه الفوريه بأن من طلب منه قول ذلك هو والدته والمدعو أي ان المميز فعل معه ما هو مسند اليه ، وهذا الامر كان في اوراق هذه القضية مما جعل القرار جاء قاصراً في تطبيق القانون .

٥ - اخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما لم تبين في قرارها ان المجني عليه وفي اقواله الفوريه يقول بان المميز كان يقوم ببرمجة الهاتف النقال الذي يعود للمدعو وهو والد المجني عليه ويستدل من ذلك ان المجني عليه كان متواجداً معهم في الغرفة .

٦ - جانبت محكمة الجنايات الكبرى القانون عندما جاء القرار المميز خالياً من احتساب مدة التوقيف التي امضاها المميز موقوفاً في مرحلة التحقيق .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٣ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداوله ، نجد ان النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى ، كانت قد احالت المتهم لتلك المحكمة لمحاكمته عن التهمة المسنده اليه وهي : - جنایة هتك العرض خلافاً لاحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات .

وتتلخص واقعة هذه الدعوى ، كما استخلصتها محكمة الجنايات الكبرى من بينات وادله قنعت بها ، بأنه قبل عشرة ايام من تاريخ تقديم الشكوى في ٢٠٠٣/١/٣ قام المتهم بزيارة لمنزل ابن اخت المشتكي وكانت برفقته زوجته وكان ذلك بحدود الساعه الخامسة والنصف مساءً حيث مكث المتهم في منزل المشتكي حتى حان موعد صلاة العشاء عندها استأذن المتهم وقام لأداء الصلاة حيث دخل الى غرفة اخرى كان يلعب فيها ابن المشتكي الحدث البالغ من العمر ثماني سنوات ، وبالاتناء كان المشتكي يقوم بضبط جهاز الخلوي العائد للمتهم وحيث ان المتهم قد استغرق غيابه طويلاً عن

الجالسين بغرفة الضيوف عندها خرج المشتكي ليستطلع الأمر فوجد ابنه المجني عليه عادل يقوم بشلح بنطلونه وكلسونه حيث قام بمسك كلسونه فوجد عليه حيوانات منويه فقام بالمناداه على زوجته الشاهده وبعد سؤالهما للمجني عليه اخبرهما بأن المتهم قام بتسليحه بنطلونه وكلسونه وانه قام بإخراج قضيبه من سحاب بنطلونه ووضع على مؤخرته حتى استمنى عليه وبعد ان انهى فعلته اعطاه عشرة قروش حتى لا يخبر والديه بما حصل وقد تم التحرز على الكلسون وضبط من قبل رجال الشرطه وارسل للمختبر الجنائي ، وبعد اجراء الفحص الجيني الوراثي تبين ان الحيوانات المنويه الموجوده عليه تعود للمتهم وبعد تقديم الشكوى واجراء التحقيقات تمت الملاحقه .

وبعد ان استمعت محكمة الجنايات الكبرى الى البيانات في الدعوى سواء بينات الاثبات او النفي ، وبتاريخ ٢٠٠٣/٦/٣٠ اصدرت حكمها رقم ٢٠٠٣/١٨٩ القاضي بتجريم المتهم بجناية هتك العرض المسنده اليه طبقاً لاحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وعملاً باحكام المادة ٢/٢٩٨ عقوبات قررت وضع المجرم بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم ونظراً لاسقاط المشتكي لحقه الشخصي تقرر المحكمة وعملاً باحكام المادة ٣/٩٩ اعتبار ذلك من الاسباب المخففة التقديرية وانزال العقوبة المحكوم بها الى النصف لتصبح وضعه بالاشغال الشاقه المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرض المحكوم عليه ، بهذا الحكم ، فطعن فيه تمييزاً بموجب هذا التمييز ، طالباً نقضه لاسباب الوارده بلائحة التمييز المقدمه من وكيله بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٩ .

وبتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٩ ، قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه انتهى فيها بطلب قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأيد القرار المميز .

وفي الرد على اسباب التمييز وبالنسبة لاسباب الثالث والرابع والخامس ، التي تنصب حول الطعن بقناعة المحكمة بسبب انها لم تزن البينه وزناً دقيقاً ولم تاخذ بالبينه الدفاعيه .

وفي ذلك نجد ، ان محكمة الجنايات الكبرى وبما لها من صلاحية في تقدير ووزن البيانات عملاً بالمادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية قنعت من البينة التي قدمتها النيابة العامة ان المميز ارتكب الجرم المسند اليه ، وهي شهادة المجني عليه المأخوذه على سبيل الاستدلال التي تأيدت بأقوال والده ووالدته ، وتأيدت ايضاً بالخبره الفنيه التي اكدت ان الحيوانات المنويه المأخوذه عن كلسون المجنى عليه تعود للمتهم .

وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى قد قنعت من بيانات النيابة العامة وبالتالي تكون قد طرحت بيانات الدفاع لعدم القناعه بها وهذا من صلاحية المحكمة وليس شرطاً عليها ان تعلل عدم قناعتها بالبيانات الدفاعيه .

وحيث نجد ان محكمة الجنايات الكبرى قامت باستخلاص وقائع الدعوى والتي قنعت بها من البيانات المعتمده من قبلها التي خلصت اليها وتعليل ما توصلت اليه وحيث ان البيانات التي اعتمدتها محكمة الجنايات الكبرى هي بيانات وادله قانونيه مقبولة بالاثبات وانها في سبيل تكوين قناعتها ناقشت ادله الدعوى مناقشه سليمه واستخلصت منها النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي اليه الادله .

ومحکمنا ومن مناقشة البيانات والادله المقدمه والمستمعه في الدعوى تجد انها تؤدي الى ما توصلت اليه محكمة الجنايات الكبرى من نتائج حيث ان بيانات الدفاع لا تنفي واقعة الدعوى الثابته من اقوال المجنى عليه وشهادة والده ووالدته والتي تأيدت بالخبره الفنيه وبالتالي فإن هذه الاسباب لا ترد على القرار المميز مما يتعين ردها .

وبالنسبة للسببين الاول الثاني ، اللذين ينصبان على الطعن بالقرار المميز انه غير معلل ومخالف للقانون .

نجد ان الحكم جاء مشتملاً على وقائع الدعوى ، وملخصاً للبيانات المقدمه ، واسباب قناعة المحكمة بها ، وبالتالي فإن الحكم المميز لم يخلو من اسبابه الموجبه كما يدعي المميز .

واما بالنسبة ان الشكوى مقدمه بعد مضي مدة ، فهذا لا يحرم المجني عليه من تقديم شكواه طالما ان هناك بيانات قدمت وثبت منها ارتكاب المتهم للجرم المسند اليه مما يتعين رد هذين السببين .

وبالنسبة للسبب السادس ، والذي ينعي فيه وكيل المميز اسناد الخطأ لمحكمة الجنايات الكبرى بعدم احتساب مدة التوقيف للمتهم من الحكم .

وفي ذلك نجد ، ان ما ورد بهذا السبب مخالفاً للواقع ، فمن الرجوع الى القرار المميز الفقرة الحكمية نجد ان المحكمة قد اشارت في قرارها المميز بقولها - محسوبة له مدة التوقيف - وهذا يعني ان مدة التوقيف محسوبة للمتهم وتحسم من مدة الحكم المحكوم بها ، مما يتعين رد هذا السبب .

لهذا نقرر رد التمييز ، وتأيد القرار المميز ، واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٤ رجب سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣/٩/١

القاضي المتروك

عضو

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م/ض

lawpedia.jo